

التوصيات

أولويات الحكومة

- في سياق الأزمة الراهنة ، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً واستعجلاً على المستويين الوطني والمحلي ؟
- ج- يجب إحداث مصالحة شاملة وكاملة بين الليبيين بالكامل وجبر الضرر .
- ج- عودة النازحين دون قيد أو شرط وتعويض كل ممتلكاتهم التي سلبت منهم وسرقت .
- ج- العدالة الاجتماعية والمساواة بين الليبيين في الحقوق والواجبات .
- ج- المحاكمة العادلة لكل من أجرم في حق الليبيين .
- ج- الاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم .
- ج- إخراج كل المسجونين من السجون .
- ما الذي يجب أن يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط (من سنة إلى ثلاث سنوات) ؟
- ج- إعطاء الصلاحيات للبلديات في تسهيل بعض متطلبات المواطن وتنفيذ المشاريع الصغرى داخل البلديات .
- ج- دمج الحكومتين لتكون حكومة وطنية واحدة تلبى كل ما يحتاج إليه المواطن .
- ج- العمل على إقامة ملتقى وطني عام يشمل كل الليبيين دون إقصاء .
- ج- محاولة تجميع السلاح عن طريق الدولة مثلاً : كشرائه من المواطنين .

الأمن والدفاع

- ما هي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة ؟
- ج- توحيد المؤسستين العسكريتين في مؤسسة واحدة .
- ج- إلغاء كافة التشكلات المسلحة غير المنضوية تحت الدولة .
- ج- الاستفادة من الخبرات السابقة التي خدمت في المؤسسة العسكرية .
- ما هي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة الشرطة الليبية وبقية المؤسسات الأمنية ؟
- ج- دعم الشرطة وإعادة هيكلتها وإعطائها كل الحقوق التي انتزعت منها .
- ج- إقامة دورات عالية للخريجين الجدد في سلك الشرطة في الداخل والخارج .
- ج- الاستفادة من الخبرات ولو لفترة معينة حتى تستعيد الشرطة مكانتها المفقودة في ليبيا .
- ما هي الشروط وما هي الآلية المثلى لإدماج الأفراد المنضوين في المجموعات المسلحة القادمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة ؟
- ج- إقامة دورات تأهيلية لإدماجهم .
- ج- الاستغناء عن كل من يرفض الامتثال للقوانين والضوابط التي تعمل بها الأجهزة الأمنية .
- ما هي الشروط والحوافز الممكنة التي تسمح بالاحتواء السلس والناجح لكل مظاهر التسلح خارج المؤسسات الشرعية مع مراعاة ألا ينعكس ذلك سلباً على أمن الليبيين ؟
- ج- وضع قوانين وعقوبات صارمة للحد من هذه الظاهرة .
- ج- وضع رقابة على الحدود الليبية للتقليل من تجارة تهريب السلاح .
- ج- الاستعانة بخبرات دولية في مجال تجميع السلاح .

ج- الرفع الغطاء الاجتماعي عن كل المخالفين الذين لا يودون تسليم أسلحتهم .

توزيع السلطات

- ما هي المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعينات الحكومية والوظائف العليا ؟
- ج- أن يراعى المؤهلات العليا مع الخبرة في التعيين .
- ج- أن لا يكون من مزدوجي الجنسية .
- ج- أن يراعى الأهلية الكاملة مع العقلية السليمة .
- ج- أن لا يكون ذات جنح وقضايا مخلة بالشرف أو قد حكم عليه من قبل .
- ما هي مهام المؤسسات المحلية والبلديات وما هو نطاق صلاحياتها ؟
- ج- تقديم الخدمات العامة للمواطن الليبي .
- ج- الإشراف على تنفيذ المشاريع الصغرى .
- ج- إعطاء امتيازات للبلديات التي يمر عليها خط الغاز أو البترول وإعطاء حق الأولوية في العمل في الحقول لأبنائها .
- ج- دعم مؤسساتها الخدمية .
- ج- زيادة ميزانياتها من أجل دعم جهازي حماية البيئة والحرس البلدي .
- ما هي مهام الحكومة المركزية وما هو نطاق صلاحياتها ؟
- ج- تنمية الموارد السياحية والرعية والحفاظ على المدن الأثرية .
- ج- إقرار قانون العدالة الاجتماعية وحماية المواطن الليبي .
- ج- التكثيف من الدوريات العامة ومراقبة الحدود .
- ج- تقوية وتعزيز القضاء الليبي ليكون نزيهاً .
- ج- الإشراف على الانتخابات البلدية والرئاسية .
- ج- جبر ضرر كل المواطنين الذين تضرروا جراء الحروب .
- ج- تعويض كل المدن التي تم استهدافها من قبل الحلف الأطلسي سنة 2011 م .
- ما هي المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة ؟
- ج- عن طريق الجمعيات الاستهلاكية شرط أن تتقيد بشروط ومعايير خاصة .
- ما هي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط ؟
- ج- أن تكون هناك شفافية ومصداقية وعلان لكل المصروفات والأرباح والسياسات المتبعة. عدم ترطيز السلطة في شخص مدير المصرف فقط وتشكيل لجان رقابية أهلية ومتخصصة لمتابعة أعمالهم.
- ما هي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات ؟
- ج- ان يتم توفير الإمكانات لكل مناطق ليبيا وبالخصوص التي عانت وتعاني التهميش ، العدالة بين الأقاليم الثلاثة (برقة طرابلس ووزان)
- ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأطول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي أو السياسي ؟

ج- تشديد الضوابط والقيود على المؤسسات والأفراد العاملين في هذا المجال وتشديد الرقابة على الشركات التي تتعامل مع الدولة الليبية ونشر تفاصيل الصفقات والأرباح في وسائل يمكن للمواطن الإطلاع عليها فيما لا يضر بالأمن الاقتصادي لليبية.

- كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية ؟

ج- تقديم التسهيلات لرجال الأعمال الشباب و الشركات الصغيرة لتتمكن من النمو وتوفير متطلبات المجتمع .

العملية الدستورية

- ما هي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية ؟

ج- جبر الضرر وتوثيق الانتهاكات وتعويض المتضررين وعودة المهجرين والنازحين في الداخل والخارج ، عدم إقصاء أي فرد أو جماعة بسبب رأيه أو توجهه المخالف . عدم السماح بنجاة من ارتكب جرائم ضد الإنسانية من العقاب حتى لا تتكرر أفعالهم.

- كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والأثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم ؟

ج- رفع مستوى مشاركتهم و سن قوانين التمييز الإيجابي وتوفير فرص و(حصص) لهم حتى تتحقق المساواة.

- ما هو الشكل الأمثل للمضي قدماً في العملية الدستورية بطريقة تحقيق دستوراً توافقياً ودائماً لليبيين ؟

ج- الاستفتاء على الدستور وتعديله في حالة عدم التوافق عليه ومراعاة تحقيق مواطنة كاملة للجميع.

- ما هي الشروط الواجب توفيرها للتوصل إلى انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالإجماع الوطني ؟

ج- الاستفتاء على الدستور ، توفر الوقت المناسب والوضع الأمني الجيد، توفر جهات محلية ودولية لمراقبة الانتخابات ، عدم تهميش و إقصاء أي طرف من النظام السابق للمشاركة في هذا الاستحقاق.